الأمم المتحدة

A/C.1/71/PV.8

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد صبري بوقدوم ..... (الجزائر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود من ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اتساقا مع برنامج عملنا، سنبدأ بتبادل وجهات النظر المعتاد مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اعتمدتها اللجنة في دوراتها السابقة، علاوة على عرض التقارير. وكما ذكرت في اجتماع اللجنة التنظيمي المعقود في ٠ أيلول/سبتمبر فسوف يمثل الممثل السامي نائبه، السيد توم ماركرام، في هذا التبادل.

سأعلّق هذه الجلسة الآن كي نتمكن من النظر في هذا الموضوع في إطار غير رسمي وفقا للممارسة المتبعة في اللجنة.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٠.

السيدة أريفن (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بروني دار السلام، أود أن أعرب عن أحر تهانيّ لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأيضا لأعضاء المكتب الآخرين. ونؤكد لكم على أقصى دعم بروني دار السلام لقيادتكم في إنجاح أعمالنا.

ويود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71/PV.2).

ولدولة نامية صغيرة مثل بروني دار السلام، من المؤكد أن هذا المنبر يتيح لنا تواصلا واسع النطاق على الصعيد العالمي. ونشعر ببالغ الامتنان والشرف إذ تتاح لنا الفرصة لنكون جزءا من المناقشة بشأن المسائل التي تكتسي أهمية لتعزيز وصون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

واتفاقا مع معنى ”دار السلام“ باعتبارها مقام السلام، ما فتئنا إلى حد كبير ننعم ببيئة سلمية ومستقرة. بيد أن السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

والاستقرار ليسا بأي حال من الأحوال أوجه يقين دائمة بحد ذاتهما. فتهيئة الظروف المواتية لإحلال السلام شيء؛ والمحافظة على السلام شيء آخر. ومراعاة للتهديدات والتحديات المتزايدة التعقيد والتشابك وغير القابلة للتنبؤ بها التي يواجهها المجتمع العالمي حاليا، فإنه لا شك أن الواجب المقدس لتوليد إحساس بالأمن لشعبنا لكي يشعر بالأمان والثقة آخذ في أن يصبح أكثر مشقة وأشد صعوبة. ونحن في بروني دار السلام أيضا لسنا بمنأى عن هذه التحديات. ولذلك ندرك الحاجة إلى توخي اليقظة والعناية في حماية سلامنا وأمننا واستقرارنا.

وفي هذا السياق تجدد بروني دار السلام تأكيد دعمها القاطع لجهود نزع السلاح ومنع انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل على كلا الصعيدين الإقليمي والعالمي. وكدليل على التزامنا الثابت بإزالة المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإن بروني دار السلام طرف في معظم الصكوك الإقليمية والعالمية الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن بروني دار السلام دولة طرف في المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ونغتنم هذه الفرصة لنعرب مجددا عن أملنا بالانضمام المبكر لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول المعاهدة بدون تحفظات. وعلى الصعيد العالمي، نحن عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

ومع ذلك، ننوه إلى أن ترجمة تلك المثل العليا إلى واقع من أجل الصالح العام للبشرية ما فتئت تمثل تحديا هائلا. ويساورنا القلق من تدني مستوى وتيرة إحراز التقدم في جهود نزع السلاح العالمي ومنع الانتشار. وتعمل الذكرى السنوية العشرون لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذا العام بمثابة تذكير صارخ بأنه، مع أن المعاهدة آلية هامة في تعزيز الاستقرار الدولي، ينتظرنا المزيد من العمل في المستقبل لتحقيق التصديق العالمي على المعاهدة. وتحقيقا لهذه الغاية، علينا أن نواصل اغتنام كل الفرص والمشاركة في الحوار، ولا سيما مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم أكثر أمانا وأمنا.

وبالرغم من حجم التحديات التي نواجهها بشكل جماعي، فإن من دواعي سرور بروني دار السلام أن تشير إلى أن درجة التصميم على المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف اليوم أكبر من أي وقت مضى، على نحو ما يتضح من جهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي التي بذلت في وقت سابق هذا العام بتوصية الفريق باتخاذ نهج مفتوح وشامل يفضي إلى وضع تدابير قانونية ملموسة وفعالة. وفي السنوات الأخيرة، نشير إلى أن هناك زخما إضافيا بسبب زيادة الوعي بالآثار الإنسانية لأية سقاطة نووية، سواء كانت قصدا أو عرضا. وينبغي للتفكير في ذلك الدمار المحتمل أن يجعلنا جميعا نعمل بصورة أكثر جدية لتحقيق رؤيتنا المشتركة لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك أيدت بروني دار السلام التعهد الإنساني الذي قطع في مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

ومع ذلك، لا نزال نشعر بقلق عميق حيال أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتشارك بروني دار السلام المجتمع الدولي إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في الحروب والنزاعات، وهي غالبا ما تسبب خسائر فادحة في الأرواح وتنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي. وتظل بروني دار السلام تشعر بالقلق أيضا حيال النقل الدولي

غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما لها من آثار مدمرة محتملة على السلام والأمن للدول الأعضاء.

ويلزمنا أن نذكر أنفسنا بأن سعينا لتحقيق السلام الدائم هو من أجل الصالح العام للبشرية. ولن نتمكن من الوفاء بفعالية بتطلعاتنا المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار إلا بإحلال السلام والأمن. وكجزء من جهودنا الواسعة للحفاظ على قيم ثقافة السلام ونشرها، ستواصل بروني دار السلام دعم التعاون الدولي، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والحوار وتدابير بناء الثقة بهدف تحقيق رؤيتنا المشتركة المتمثلة في إحلال السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

السيد لامسال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأهنئ من خلالكم أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. كما أود أن أشيد بالدور الذي اضطلع به المكتب المنتهية ولايته في إسهامه في الدورة السابقة. وأؤكد لكم على دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه في الاضطلاع بمسؤولياتكم الهامة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

لقد شهد العام الماضي تطورين هامين في خدمة المصالح الكبرى للبشرية. فمع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، أثبتنا عزمنا على تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة، وخالية من الخوف والعنف. وبعد ذلك، وفي الأسبوع الماضي، أُطلق اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وسيبدأ نفاذه في أوائل الشهر المقبل. وهذه الخطوة تمهد الطريق بشكل حقيقي أمام المجتمع الدولي ليتخذ إجراءات جماعية لمواجهة التهديد الذي لا رجعة فيه للمجتمعات البشرية الذي يمثله تغير المناخ.

وسيتطلب التنفيذ الفعال والشامل للخطة والاتفاق المذكورين آنفا توفير موارد كبيرة. بيد أن الالتزامات لا تزال دون التوقعات. بل على العكس، نشهد اتجاها متزايدا للإنفاق العسكري، الذي يقدر بأكثر من ١,٧ تريليونات دولار سنويا. وينبغي أن نركز جهودنا على تحويل الموارد من النفقات العسكرية نحو المجالات التي تشتد الحاجة إليها، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددها قادتنا وفقا لمتطلباتنا الخاصة.

ونعتقد أن تمويل التنمية الرشيدة يساعد إلى حد كبير على منع الصراعات التي تتكاثر غالبا في ظل الفقر والإقصاء.

ونيبال، بوصفها بلدا محبا للسلام، ما فتئت تضطلع بدور نشط في صون السلم والأمن الدوليين. ومشاركتنا في مبادرات نزع السلاح وعمليات حفظ السلام والتزامنا القوي بمكافحة الإرهاب يظلان أمرين ثابتين. وسياسة نيبال الخارجية، مثلما ينص عليه الدستور الصادر في العام الماضي، ترتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعدم الانحياز؛ ومبادئ بانشيل، والقانون الدولي، وقواعد السلام العالمي.

ولقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة غير مسبوقة في الصراعات المسلحة، وأعمال العنف ضد المدنيين، وأشكال الإجرام المتطرفة. وبغية التصدي للتحديات التي تشكلها، علينا العمل جماعيا من خلال حشد استراتيجياتنا وقوانا ومضاعفة جهودنا. ونيبال على استعداد للعمل يدا بيد مع البلدان الأعضاء الزميلة في هذا الصدد. ونحن دائما ندعم المقترحات المحددة زمنيا التي تؤدي إلى نزع جميع أسلحة الدمار الشامل نزعا عاما وكاملا. ونؤيد الحق الثابت للدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي. ونعتقد أن ثمة حاجة ملحّة إلى بدء المفاوضات بشأن وثيقة ملزمة قانوناً تمنح ضمانات أمنية من جانب الدول النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة

النووية. ونأسف لعدم تمكن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية.

ونيبال، بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وبوصفها موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تشعر بالقلق إزاء التهديد الذي تتعرض له البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. وبالنظر إلى عواقبها الكارثية، فإن وجود حتى سلاح نووي واحد يشكل تهديدا خطيرا للبشرية. ونعتقد أن الضمانات الأمنية السلبية من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خلال صك ملزم قانونا ستكون خطوة هامة نحو تحقيق نزع السلاح النووي. ونحن نؤيد أي خطوات صوب فرض حظر دائم على التجارب النووية، ونرفض سياسة الردع النووي.

ونيبال بصدد عملية التصديق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم سوف يساهم آخر المطاف في نزع السلاح التام والكامل، ونرحب بالجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وإننا ندرك الآثار الإنسانية والإنمائية العالمية لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها، الأمر الذي يعيث فسادا كاملا في الشعوب. وبسبب خطر هذه الأسلحة، تؤيد نيبال تأييدا تاما التنفيذ الفعال لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وترحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع السادس من اجتماع الدول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي انعقد في نيويورك خلال حزيران/يونيه.

وينبغي لمعاهدة تجارة الأسلحة عند بدء نفاذها أن تكفل ضوابط رقابية دولية في مجال تجارة الأسلحة التقليدية، بوصفها صكا ملزما قانونا من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي وضع تدابير لتعزيز قدرة الدول على تنفيذ الصكوك الدولية التي هي أطراف فيها. وتسليح الفضاء الخارجي يشكل خطرا ليس على البيئة فحسب، وإنما على البشرية أيضا؛ لذلك، يجب اتخاذ خطوات لتجنب حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتعلق نيبال أهمية كبيرة على المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، بهدف تعزيز الملكية والمداولات والمسؤولية الجماعية من أجل عمل عالمي جماعي. ومن شأن التعجيل بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن يكون خطوة هامة في ذلك الاتجاه. ونحن ندعو إلى إحياء مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وفقا لولايته.

ونعتقد أن الأمم المتحدة والآليات الإقليمية من أجل السلام والتنمية يمكنها أن تساهم إسهاما كبيرا في الجهود العالمية لنزع السلاح. ويمكن لبناء التفاهم والثقة بين البلدان في منطقة ما أن يساهم إسهاما هاما في تحقيق السلام والاستقرار العالميين. ونيبال، بوصفها البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ترى أنه توجد إمكانات كبيرة للمركز. وبعد نقل المركز مؤقتا إلى بانكوك في أعقاب زلزال عام ٢٠١٥ في نيبال، فإننا نتوقع أن يستأنف عمله قريبا من كاتماندو.

وتشجعنا الآراء الداعمة من بلدان المنطقة. وحكومة نيبال تقدّم جميع المساعدات اللازمة لتشغيل المركز من كاتماندو، وهي تعمل مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وكذلك مع المركز، لتنشيط عملية كاتماندو لنزع السلاح. وكما حصل في السنوات السابقة، ستعرض نيبال مشروع قرار بعنوان ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ“، وذلك في الدورة الحالية للجنة. ونقدّر الدعم المستمر من جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما ندعو جميع مقدميه التقليديين والمحتملين إلى تقديمه.

واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن ثقة وفدي بأن مناقشاتنا هنا ستساهم في تعزيز خطاب نزع السلاح، بغية إنشاء عالم مستقر، وأكثر أمانا، وآمن. وكونوا على ثقة بأننا سنتعاون تعاونا كاملا في هذا السياق.

السيد دنكتاش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابكم. إن تركيا تولي أهمية لأعمال اللجنة الأولى، ويمكنكم التعويل على تعاوننا معكم أثناء ولايتكم.

تؤيد تركيا بقوة جهود نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ونحن ملتزمون تماما بتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وسنواصل العمل مع شركائنا لتحقيق هذا الهدف النهائي. وإننا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على مستوى العالم. ونود أن نؤكد مجددا اقتناعنا الراسخ بأن تنفيذ هذه المعاهدة من خلال خطوات عملية بصورة تدريجية لا يزال هو السبيل الوحيد إلى الأمام القابل للتطبيق. ومن المهم كذلك المضي قدما بتوافق الآراء. وتحث تركيا جميع أصحاب المصلحة على الامتناع عن أي عمل يمكنه أن يقوض سلامة المعاهدة، أو إيجاد بديل لتنفيذها وتحقيق عالميتها بشكل كامل.

وفيما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نود التشديد على الحاجة إلى دخولها مبكرا حيّز النفاذ. وكما أكد البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الثامن لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن هذه المعاهدة هي العنصر الأساسي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد الدولي. ونحن نرحب بالتصديق على المعاهدة من جانب ١٦٦ دولة حتى الآن، وندعو مرة أخرى جميع الدول، ولا سيما الدول الثماني المتبقية من المرفق ٢، إلى التصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير. والاجتماع الوزاري الذي عقده الأصدقاء في نيويورك الشهر الماضي والذكرى السنوية العشرون لانعقاد الاجتماع الوزاري في فيينا خلال حزيران/يونيه عملا معا على إذكاء الوعي بضرورة التبكير ببدء نفاذها.

ونرحب بالبيان المشترك الصادر عن مجموعة الدول الخمس الذي تعهدت فيه بالسعي للتصديق على المعاهدة في وقت مبكر، وأعادت التأكيد على وقف هذه التجارب. وبالمثل، كانت تركيا أحد مقدمي قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦). وتثمّن تركيا علاقاتها مع منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي على استعداد لمواصلة مساهماتها في أعمال الأمانة المؤقتة، بما في ذلك تمثيلها.

وتدين تركيا بأشد العبارات التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن نعتبر أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الاقليميين والدوليين، ونتوقع من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل لالتزاماتها الدولية.

وفي ما يتعلق ببرنامج إيران النووي، فإن التنفيذ الكامل والشفاف والمتواصل لخطة العمل الشاملة المشتركة، فضلا عن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) ومرفقاته، سيساعد على طمأنة جوارنا إزاء شواغل الانتشار. فالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)

سيكفل تنفيذ تلك الخطة، ويضمن أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق من امتثال إيران لالتزاماتها النووية.

إن الأمن النووي والإشعاعي أولوية رئيسية بالنسبة إلى تركيا. ونحن نثمّن نظام الضمانات الدولية التابع للوكالة.

وتسلم تركيا بضرورة زيادة تعزيز سلطة التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإضفاء الطابع العالمي عليها. وينبغي أن تتاح للدول التي تمثل امتثالا كاملا لالتزاماتها بالضمانات إمكانية الحصول على التكنولوجيا النووية المدنية. وعلينا أيضا أن نضمن اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكيلا يكون هناك أي تحويل للبرامج النووية السلمية من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن الوقت مناسب للشروع في مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فهذا سيشكل إسهاما كبيرا في جهود نزع السلاح ومنع الانتشار. كما يمهد الطريق لإحراز تقدم مواز في البنود الأساسية الأخرى لجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وتشكل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة عنصرين هامين في النظام العالمي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتركيا ليست حائزة لتلك الأسلحة. ونكرر دعوتنا إلى التقيد الواسع بهاتين الاتفاقيتين وتنفيذهما تنفيذا صارما. وندعم بفعالية الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدتين.

وتولي تركيا أهمية خاصة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفها أحد أكثر الصكوك أهمية في عصرنا. وأهم جوانب الاتفاقية وأنسبها حاليا هو تنفيذها. ولم تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالرغم من جميع جهودها من التحقق من إعلان النظام السوري، ولا تزال هناك ثغرات وحالات عدم اتساق وتضارب في هذه الإعلانات. ومؤخرا، أثبتت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة مسؤولية القوات المسلحة السورية في حالتين على الأقل. وتؤكد نتائج آلية التحقيق المشتركة أن النظام السوري لم يف بالتزاماته وواصل استخدام الأسلحة الكيميائية بعد هجماته في الغوطة في عام ٢٠١٣. وتبين النتائج أيضا أن تركيا كانت محقة في تحذيراتها السابقة. وإذ نتطلع إلى التقرير النهائي لآلية التحقيق المشتركة عن ثلاث حالات يعد فيها النظام مرة أخرى المشتبه به الرئيسي، فإن على المجتمع الدولي أن يستعد لاتخاذ إجراء.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة مرتكبة ضد الإنسانية وجريمة حرب. ولا بد من إخضاع مرتكبي هذه الأعمال للمساءلة. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب إذا أردنا ألا نسمح بأن يصبح استخدام الأسلحة الكيميائية واقعنا المعتاد الجديد. ويجب أن تتمثل الخطوة التالية في اتخاذ تدابير ضد النظام السوري وفقا لقراري مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥).

والقوات المسلحة السورية ليست الكيان الوحيد الذي يستخدم مواد كيميائية سمية كأسلحة. فاستخدام الأسلحة الكيميائية على يد تنظيم داعش أثبتته أيضا آلية التحقيق المشتركة. وتدين تركيا بشدة جميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وفي أماكن أخرى على يد أي شخص وفي ظل أي ظرف من الظروف. وستتواصل بعزم جهودنا لمكافحة تنظيم داعش.

ونسلم بأهمية تعزيز الجهود الدولية لمنع الدول والجهات من غير الدول على السواء من الحصول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. ويتيح المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والاستعراض الشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فرصا بالغة الأهمية لاتخاذ ذلك الإجراء.

وفيما يتعلق بنزع السلاح التقليدي، لا تزال اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر تشكل عنصرا لا غنى عنه للقانون الدولي بشأن الأسلحة التقليدية العشوائية الأثر. ولا يزال إضفاء الطابع العالمي على مثل هذه الاتفاقية أحد الأهداف الرئيسية. إن التهديد الذي يمثله انتشار الأسلحة التقليدية غير المشروعة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا يقل أهمية عن التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، ومن أجل اختتام هذه الجلسة في الوقت المحدد سنتكلم عن هذا الموضوع بالتفصيل في إطار المجموعة ذات الصلة.

إن سلامة وأمن الفضاء أمر هام أيضا ويستحق منا اهتماما متساويا. وننوه بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٣ فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. وفيما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني، فإننا أيدنا إنشاء فريق الخبراء الحكوميين الخامس. ونتابع الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الفريق بشأن مداولاته ونتوقع أن تكون أعماله شاملة بقدر الإمكان. وقامت تركيا بتعزيز تشريعاتها الوطنية وتعاونها الدولي بشكل ملحوظ في الأعوام الأخيرة وهي تود أن تسجل رغبتها في تقديم خبير إلى فريق الخبراء الحكوميين المقبل.

إن كل واحدة من المجموعات السبع التي سنتناولها في اللجنة الأولى هذا العام تستحق اهتماما خاصا. وسنتبادل آراءنا بشأن هذه المجموعات بالتفصيل في المناقشات المواضيعية. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم وفد بلدي الكامل لجهودنا المشتركة.

السيد بصديق (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود، سيدي، أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السفير فان أوستيروم ممثل هولندا، على قيادته والجهود الرائعة التي بذلتها اللجنة الأولى خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل تونس بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/71/PV.2).

أولا، أود أن أجدد التأكيد على التزام الجزائر بالدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ومنع الانتشار والأمن الدولي. وفي الأعوام السابقة شهدنا تجديد الجهود والاقتراحات والمبادرات الرامية إلى معالجة طائفة واسعة من القضايا في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وبالرغم من ذلك، يلزم إحراز المزيد من التقدم الجوهري في هذا المجال. ونؤكد مجددا على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بمواصلة المفاوضات المتعددة الأطراف بحسن نية، على النحو المتفق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، بغية تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

إن الجزائر، بوصفها دولة طرفا في المعاهدات الرئيسية المتعلقة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، تؤكد من جديد على أن نزع السلاح النووي لا يزال الأولوية الأولى، وتعرب عن شعورها بالقلق حيال التهديد للبشرية الذي يمثله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وأغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد موقف الجزائر الطويل الأمد إزاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يزال هذا الصك الدولي الفريد حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، ونؤكد مرة أخرى على ضرورة التنفيذ الكامل والعالمي للصك فضلا عن الامتثال لكل ركيزة من ركائزه الثلاث بطريقة متوازنة.

ووفقا لمعاهدة عدم الانتشار، فإن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق نزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، على هذه الدول الوفاء

بالتزاماتها التعاهدية والوفاء بالتزاماتها بموجب الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدت في مؤتمر استعراض معاهدة لعدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

ونشعر بالأسف العميق لعدم تمكن المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار من التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء بالرغم من مساعي الدول الأطراف ومشاوراتها المكثفة. ولا نزال نعتقد أن المجتمع الدولي أضاع فرصة ثمينة نتيجة لذلك وأن ذلك، للأسف، ألقى بظلال من الشك على مصداقية النظام بكامله بسبب انعدام الإرادة السياسية. ومع ذلك، نشدد على القرار ٧٠/٣٤ باعتباره عنصرا أساسيا لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف لأنه يقدم خريطة طريق محددة نحو تحقيق اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تهدف إلى حظر حيازتها، واستحداثها وإنتاجها واقتنائها وإجراء التجارب عليها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وإلى الإزالة التامة لها.

وفي هذا الصدد، ترحب الجزائر بالتقرير (انظر A/71/371) الصادر عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي، الذي أنشأه القرار ٧٠/٣٣ وهي تؤيد بقوة التوصية الواردة في التقرير ومفادها أن على الجمعية العامة عقد مؤتمر رفيع المستوى في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى القضاء التام عليها.

ونأسف لأنه بعد ٢٠ عاما من فتح باب التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية، فإن هذا الصك المتعدد الأطراف والحيوي لمنع الانتشار ونزع السلاح النووي لا يزال لم يدخل حيز التنفيذ. ومع أننا نرحب بتصديق سويسرا وميانمار مؤخرا على المعاهدة، مما يجعل عدد الدول الأطراف في المعاهدة يصل إلى ١٦٦ من أصل ١٨٣ دولة موقعة على المعاهدة، فإننا نعتقد أن هذا العدد المتزايد للتصديقات يمثل دعم قويا لتحقيق عالمية هذا الصك الدولي بشكل تدريجي.

وفي ذلك الصدد، تدعو الجزائر جميع الدول، ولا سيما تلك التي لا بد من انضمامها إلى المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ، إلى التوقيع والتصديق عليها دون مزيد من التأخير. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا الحاجة إلى إبرام صك ملزم قانونا يوفر ضمانات أمن سلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وترحب الجزائر بعقد المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. فهذه الاجتماعات تتيح الفرصة لتسليط الضوء على الآثار المدمرة والتي لا يمكن تداركها للأسلحة النووية وما تسببه من معاناة لا حد لها للبشر. وبعد أن كانت الأراضي الجزائرية ساحة للتجارب النووية في أوائل الستينات من القرن الماضي، تتفهم الجزائر تماما ما يترتب على مثل هذه التجارب. ولكل هذه الأسباب، أيدت الجزائر التعهد الإنساني، وبذلك انضمت إلى الجهود الرامية إلى وصم الأسلحة النووية وحظرها وإزالتها وتعرب بقوة عن قلقها إزاء عواقبها الإنسانية الكارثية على الصحة البشرية والبيئة والموارد الحيوية.

ويؤيد وفد بلدي بقوة المبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، لأنها ليست من تدابير بناء الثقة فحسب، بل أيضا خطوات ملموسة نحو تعزيز معايير نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وهي توطد الجهود الدولية صوب تحقيق السلام والأمن.

وفي هذا الصدد، نؤكد أن بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (معاهدة بليندابا)، وهي المعاهدة التي تنص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، يمثل إسهاما هاما في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ويدعو بلدي – الذي كان من أوائل الدول التي وقّعت على المعاهدة وصدّقت عليها، الدول

الحائزة للأسلحة النووية التي لم تفعل ذلك بعد، إلى التوقيع والتصديق على مرفقات المعاهدة ذات الصلة.

ومما لا شك فيه أن معاهدة بليندابا تحدد مثالا واضحا للمناطق الأخرى يحتذى به لا سيما منطقة الشرق الأوسط المضطربة. وتعرب الجزائر عن أسفها العميق لأن هذه المنطقة لم تتمكن من تحقيق ذلك بعد سنوات من اعتماد مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وبرفض الوضع الراهن، تشدد على الجزائر على التزامها القوى بتنفيذ ذلك القرار وبخطة عمل عام ٢٠١٠، وتعرب عن خيبة أملها العميقة إزاء تأجيل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وانعدام الإرادة السياسية بوضوح هو السبب في استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح وهو بوضوح مصدر إحباط وخيبة أمل. وفي هذا الصدد، تعيد الجزائر تأكيد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وتذكر الأعضاء بالمقرر CD/1864 الذي اعتمد بتوافق الآراء عام ٢٠٠٩ في ظل الرئاسة الجزائرية، وتدعو مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل.

وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لم تتمكن من اعتماد توصيات ملموسة منذ عدة سنوات، تعيد الجزائر تأكيد التزامها بولاية الهيئة، وتعرب عن دعمها الكامل لعمل الهيئة، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى إظهار الإرادة السياسية والمرونة اللازمة لتمكين الهيئة من تقديم توصيات ملموسة في عام ٢٠١٧.

وفي ظل حالات الجمود المستمرة في بعض أجزاء آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإننا نرى أنه سيكون من الأهمية بمكان عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح لإجراء استعراض شامل يتناول جميع قضايا نزع السلاح. وفي هذا السياق، فإن الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة، برئاسة إكوادور، سيتيح الفرصة لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح وينبغي أن يكون بوتقة لجميع الجهود الدولية الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة التقليدية وخفضها.

أما في مجال الأسلحة التقليدية، فيود وفد بلدي أن يؤكد على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان والمناطق، لا سيما في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل. كما يشكل مصدرا لإمداد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وبالتالي، يشكل أحد الشواغل المستمرة لبلدي. وتعيد الجزائر، استنادا إلى تجربتها الوطنية، التأكيد على الأهمية القصوى أكثر من أي وقت مضى لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وما زلنا نؤكد أهمية تنفيذهما بصورة تامة ومتوازنة وفعالة.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا نعتبر اللجنة الأولى عنصرا أساسيا من عناصر آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ونحن لا نزال ملتزمين بالعمل بصورة فعالة وبناءة خلال هذه الدورة. وفي هذا السياق، ستقدم الجزائر مشروع قرارها السنوي المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“ في اجتماعاتنا وتأمل في الحصول على تأييد جميع الوفود.

السيد سيكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة. إن وفد

بلدي ملتزم بإخلاص بنجاح أعمال اللجنة ويؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

وتؤيد جمهورية أفغانستان الإسلامية البيان الذي أدلي به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

واعتمدت حكومة بلدي مؤخرا الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان، خطة استراتيجية تمتد خمس سنوات لتحقيق الاعتماد على الذات. وتركز الخطة على ثلاثة مجالات: المصالحة والأمن والاستقرار. كما اعتمدنا خطة وطنية خمسية لزيادة حركة وفعالية قواتنا الأمنية. وإدخال تحسينات على قوات الأمن الوطنية الأفغانية أمر بالغ الأهمية ليس فقط لتأمين بلدنا من الجماعات المتطرفة المسلحة المرسلة من الخارج بل أيضا للحد من الجرائم مثل الابتزاز والاختطاف والاستيلاء غير المشروع، وهو ما قد أصبح من المثبطات الهائلة للاستثمار التجاري.

فوجود الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات والألغام الأرضية يشكل تهديدا خطيرا على حياة الشعب الأفغاني ويعرقل الأنشطة الإنمائية. وفي كل شهر أكثر من ١٠٠ مدني يكونون ضحايا الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات. وللأسف، لا تزال أفغانستان واحدة من أكثر بلدان العالم المثقلة بالألغام. وتفيد تقارير الأمم المتحدة بأن التمويل المستدام أمر بالغ الأهمية بالنسبة لبرنامج مكافحة الألغام في أفغانستان لإعلان أفغانستان خالية من الألغام بحلول ٢٠٢٣ تمشيا مع التزاماتها بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وسيتم تحقيق هذا الهدف التاريخي لأفغانستان والعالم، نظرا لاتساع نطاق المشكلة.

ويجب وضع حد للاتجار الكبير غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على طول خط دوراند، الأمر الذي مكن الإرهابيين والمتطرفين العنيفين من التسبب في المعاناة الهائلة للشعب الأفغاني منذ عقود. وأظهرت الهجمات الوحشية في المراكز الحضرية المأهولة بالسكان سلوك الجماعات الإرهابية الجبانة ومؤيديها وهم يحاولون تعويض ما يسمى بخسائر فصلي الربيع والصيف.

ولدينا أدلة على أن معظم تلك الهجمات كانت مدبرة من خارج أفغانستان. وفي الأسبوع الماضي صادرنا شاحنتين قاطرتين كانتا بصدد دخول أفغانستان من باكستان، تحملان ٣٥ ٧٠٠ كيلوغرام من نترات الأمونيوم، وهي كمية أكبر بحوالى ٢٠ مرة من الكمية التي استخدمت في تفجير مدينة أوكلاهوما عام ١٩٩٥. كان من شأن ذلك أن يشكل خطرا هائلا على الأرواح والممتلكات لو جرى تنفيذ الهجوم. لذلك، يجب على الدول أن تتحمل المسؤولية عن مراقبة حصول الإرهابيين والمتطرفين العنيفين على السلائف والأسلحة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة تعزيز قواعدها وأنظمتها الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته واستئصاله.

ويؤمن وفدي ويكرر التزامه بالدبلوماسية المتعددة الأطراف بوصفها مبدأ أساسيا للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح العالمي. وبغية تحقيق هدف تحديد الأسلحة، وتخفيضها، ونزع السلاح، وإزالة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل بالكامل، بما فيها الأسلحة النووية، هناك حاجة ملحة إلى قيام جميع الأطراف بإظهار الإرادة السياسية.

وفي هذا السياق، يتحتم على مجموعة الخمسة زائدا واحدا وجمهورية إيران الاسلامية الوفاء بالالتزامات وفقاً للاتفاق الذي أبرم بنجاح في العام الماضي. وتؤيد أفغانستان بقوة جميع المبادرات المتعلقة بنزع السلاح النووي، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تدعو إلى الازالة الكاملة للأسلحة النووية وكذلك أسلحة الدمار الشامل. ونحن نؤيد جميع المبادرات التي

يمكن أن تؤدي إلى تهدئة التوترات الأخيرة بين الدول النووية المتجاورة في منطقتنا. وتحث أفغانستان بشدة الدول كافة على الوفاء بمسؤولياتها الدولية عن طريق التوقيع والتصديق على جميع المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، ودعمها بنشاط لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز أهداف تلك المعاهدات. وفي هذا السياق، يدين وفد بلدي بأقوى العبارات التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية مؤخرا.

ونعرب عن استيائنا العميق إزاء عدم التمكن من عقد مؤتمر حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل. وبينما الاضطراب السياسي في الشرق الأوسط يهدد بالتمدد إلى المناطق المجاورة، تود أفغانستان أن تسلط الضوء على ضرورة لجوء المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فورية للتغلب على المأزق الدبلوماسي القائم، وتجنب الكارثة الإنسانية والسياسية التي تلوح في الأفق.

وأفغانستان مترعجة للغاية من المخاطر الإنسانية الناجمة عن استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها، عن قصد أو غير قصد. لهذا السبب، نرحب بنتيجة المؤتمر الثالث والأخير المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي يلاحظ بأن القضاء التام على جميع الأسلحة النووية هو الضمان الأكيد ضد حدوث تفجير نووي كارثي.

وأود أن أكرر القول إن أفغانستان تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في العديد من أنحاء العالم. فالأجهزة المتفجرة المرتجلة مسؤولة عن آلاف الضحايا المدنيين كل يوم. وهي أصبحت الأسلحة الرئيسية للجماعات المسلحة من غير الدول في العديد من الصراعات. وأثرها على أمن الدول واستقرارها عميق لأنها لا تعرقل تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد فحسب، بل تحول أيضا دون وصول المساعدات الإنسانية الضرورية إلى المناطق المتضررة.

وبسبب عدم وجود نهج شامل ومنتظم لمكافحة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي يسهل جدا صنعها واقتناؤها ونقلها، فقد عمد وفدي إلى عرض مشروع قرار في العام الماضي اعتُمد بتوافق الآراء. ونحن ممتنون لجميع الذين أيدوا ذلك القرار الهام. وعملا بذلك القرار، أصدر الأمين العام تقريره (A/71/187) الذي نشكره عليه. وسيبدأ وفدي قريبا بإجراء مشاورات غير رسمية حول مشروع قرار للمتابعة، ونحن مرة أخرى نلتمس التعاون والدعم من الوفود الأخرى بحيث يمكن اتخاذ القرار بتوافق الآراء.

وفي الختام، يلاحظ وفدي مع القلق أنه على الرغم من التطورات الإيجابية العديدة في الأعمال الدبلوماسية الدولية لنزع الأسلحة النووية، ما زلنا نواجه التهديدات التي يتعرض لها الأمن البشري واستدامة طابعها غير المسبوق. والمناخ العالمي والإقليمي للإرهاب والتطرف العنيف قد جعل الدعوة إلى نزع السلاح النووي وإزالة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أكثر إلحاحا.

السيدة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): نظرا لأن هذه هي أول مرة أطلب فيها الكلمة، أود أن أعرب لكم، سيدي، عن تهاني جيبوتي على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ونحن نؤكد كامل دعمنا لكم وتعاوننا معكم خلال هذه الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها على التوالي ممثلو إندونيسيا ونيجيريا وتونس بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/71/PV.2).

في الوقت الحاضر، هناك شعور بانعدام الأمن. وأسباب المخاطر ومدى إلحاحها يختلفان من جزء إلى آخر من العالم. ونزع السلاح النووي كان ويظل أولوية بالنسبة إلى كوكبنا.

واليوم، هناك قرابة ١٧ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية في ترسانات العالم. وتقدّر تكلفتها بحوالى ١٠٠ بليون دولار سنويا – أموال يمكن توجيهها نحو التصدي لمختلف التحديات التي تجابه كوكبنا، بما في ذلك تغير المناخ، والفقر، والأزمات الاجتماعية والاقتصادية، والقائمة تطول. وفي الواقع، إن هذه التحديات مترابطة ولا تعرف حدودا وطنية. لذلك، يلزم وضع استراتيجيات عالمية مشتركة للتصدي لها، ويجب على الحكومات أن تعمل معا داخل الأمم المتحدة هنا في نيويورك من أجل صياغة هذه الاستراتيجيات وتنفيذها. والمجال الوحيد الذي لا توجد استراتيجية له هو الذي يمثل أكبر خطر، عنيت مجال الأسلحة النووية.

(تكلمت بالإنكليزية)

ونحن بحاجة إلى تعزيز الوعي بالآثار المدمرة التي تشكلها الأسلحة النووية، وتأكيد التزامنا من جديد بنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وشعب جيبوتي يتشاطر الرغبة العالمية في العيش في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. والمؤسف أننا احتفلنا في الشهر الماضي باليوم الدولي الثالث للقضاء التام على الأسلحة النووية، مع عدم التمكن من إنهاء الحقبة النووية لما يقرب من سبعة عقود. وكلامنا عن كفالة عالم آمن ومأمون يجب ترجمته إلى إجراءات ملموسة بغية إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. والوضع القائم ليس خيارا بعد الآن.

(تكلمت بالفرنسية)

وبلدي، بوصفه موقّعا على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، يؤيد القضاء التام على الأنشطة النووية للأغراض العسكرية، إذ أنها تهدد السلام العالمي وتُفاقم التوترات على الصعيدين الوطني والدولي. وبالتالي، يجب أن نتصرف بحزم لكفالة تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تم التوقيع عليها قبل ٢٠ عاما. ويجب علينا أيضا ألاّ ندخر جهدا لكفالة الوفاء بالتزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

(تكلمت بالإنكليزية)

بصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تتطلع جيبوتي على وجه الخصوص إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على النحو المقرر في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥. ومن شأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تكون أداة هامة لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى صون السلم والأمن.

وقد عزز تجديد الاهتمام بالآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية المناقشة المعنية بنزع السلاح النووي، وأثار تساؤلات بشأن الاستجابات السياساتية حتى الآن، فضلا عن ضرورة استكشاف جميع الخيارات الممكنة للقضاء على التهديد الذي تشكّله الأسلحة النووية للبشرية جمعاء. وبعد أن أيدت جيبوتي التعهد الإنساني، فهي تتطلع أيضا إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في موعد أقصاه ٢٠١٨.

(تكلمت بالفرنسية)

يعاني العديد من الدول في أفريقيا على نحو غير متناسب بسبب الآثار الضارة المترتبة عن نقل الأسلحة بطريقة غير مسؤولة تؤدي إلى زعزعة التوازن السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. ووفقا للاتحاد الأفريقي، فإن هناك ما يقرب من ٥٠٠ مليون من الأسلحة الخفيفة المتداولة في أفريقيا. ومما يؤسف له أن النزاعات وانعدام الأمن يكلفان أفريقيا بلايين الدولارات سنويا، ناهيك عن الخسائر البشرية.

(تكلمت بالإنكليزية)

ختاما، وفي حين أن الخطر المتأصل للنقل غير المشروع لهذه الأسلحة يصب في مصلحة جماعات الجريمة المنظمة العابرة

للحدود الوطنية، بما فيها الإرهابيون، فإننا ما زلنا نرى أن من شأن معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة أن تسهم في إنشاء نظام مستجيب لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تحقيق السلام وتوفير الفرص للمناطق والشعوب المحرومة من كليهما.

السيد الأومني (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين عن خالص تهنئة وفد المملكة المغربية على انتخابكم لرئاسة أعمال هيئة نزع السلاح. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، الممثل الدائم لهولندا، على رئاسته المتميزة.

ويؤيد وفد المغرب البيانات التي أُدلي بها باسم حركة عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/71/PV.2). ونظرا لضيق الوقت، سأكتفي بتلاوة جزء من بياني، غير أن النص الكامل للبيان متاح على بوابة PaperSmart.

وتُجري مداولاتنا هذه في سياق يتسم بتدهور الأمن الدولي وتفاقم التهديدات الإرهابية، خاصة في الشرق الأوسط ومنطقة الساحل والصحراء. وتُعقد هذه الدورة أيضا عقب فشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ حيث اتسمت الحالة ببطء آليات نزع السلاح النووي وعدم إحراز تقدم حقيقي نحو إزالة الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، يتشاطر المغرب الشواغل المُعرب عنها، وخاصة من قبل مجلس الأمن عقب التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي من شأنها أن تطلق سباق تسلح جديد يشكّل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. والمغرب مقتنع بأن الدبلوماسية والحوار والتعاون الإيجابي المستمر في المنطقة هي الوسائل المناسبة لحل المنازعات. ويؤيد المغرب إعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهو أمر حاسم لصون السلم والأمن الإقليميين.

وتلتزم المملكة المغربية، بصفتها طرفا في جميع صكوك منع الانتشار ونزع السلاح النوويين، التزاما ثابتا بإزالة جميع الأسلحة النووية التي ما تزال أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تُخضَع بعد لأي معيار شامل للحظر بموجب صك ملزم في هذا الصدد.

وقد أكد مجددا تقرير (انظر A/71/371) مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المعقودة في جنيف وجود خلافات بيننا فيما يتعلق بالتدابير العملية لنزع السلاح. ويبين التقرير أيضا أن الغالبية العظمى من الدول لم تعد تقبل الركود الذي تعانيه جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف، وتتطلع إلى إحراز تقدم حقيقي نحو إزالة الأسلحة النووية. ويهنئ المغرب السفير ثاني تونغباكدي، ممثل تايلند، على رئاسته للفريق العامل، ويؤيد تماما توصيات الفريق، بما فيها التوصيات الداعية إلى عقد مؤتمر للتفاوض على صك دولي لحظر الأسلحة النووية.

ويرى وفد بلدي أن المسألة لا تقتصر على مجرد تأييد هذه التوصية أو معارضتها. وقبل اعتماد قرار هام كهذا، فإن بحاجة إلى إجراء حوار حقيقي بمشاركة الجميع. وينبغي للجنة الأولى، بل نحن جميعا، أن نأخذ الوقت الكافي للنظر في تقرير الفريق العامل وتوصياته. ولكننا نلاحظ للأسف، أن جميع أعمال الفريق وتقريره قد تقلصا إلى أمر واحد هو التوصية بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧.

ويرى وفد المغرب أنه ينبغي أن تتيح المشاورات بشأن مشروع القرار ذي الصلة، فضلا عن المناقشة المواضيعية المتعلقة بالأسلحة النووية، الفرصة لإجراء حوار حقيقي عن إمكانيات التوصل إلى اتفاق على عملية أو مجموعة عمليات جماعية تؤدي إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها تماما. ويجب ألا يحول دون إجراء حوار كهذا اتخاذ الإجراءات المتعجلة أو الرفض القاطع لذلك. والمملكة المغربية على استعداد للمشاركة بنشاط في حوار كهذا وسوف تسترشد بالاعتبارات التالية.

أولا، لا ريب أن معاهدة عدم الانتشار تعدُّ أداة رئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري التزام جميع الدول بأحكام معاهدة عدم الانتشار والالتزامات المنبثقة عنها. وبالمثل، فإن التدابير الواردة في قرارات المؤتمرات الاستعراضية تُعتبر عقودا وسيمكّننا الالتزام التام بها من المضي بشكل جماعي صوب تحقيق أهداف المعاهدة.

ثانيا، تنشئ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار التزاما بمواصلة المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي من حيث اتخاذ التدابير الفعالة ووقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر. ولكن ينبغي أن نضع في الاعتبار أن باب التوقيع على المعاهدة قد فُتِح في تموز/يوليه ١٩٦٨. والالتزام المنصوص عليه بموجب المادة السادسة من المعاهدة واضح تماما. فبالنظر إلى الاتفاقات المبرمة في المؤتمرات الاستعراضية والتوافق الدولي الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٧٨- حين نصت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على أن نزع السلاح النووي يمثل أولوية قصوى.

ثالثا، إن من غير المقبول استغلال صيغة توفيقية لم ترد في المادة السادسة. فلا ينبغي ذكر الطابع التدريجي لنزع السلاح النووي ولا نزع السلاح العام والكامل لتأجيل المفاوضات على اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي. ولا ينبغي مطلقا اتخاذ التطورات التي تشهدها الحالة الدولية والتحديات الأمنية الجديدة وما يقترن بها من مخاطر الانتشار ذريعة لعدم تنفيذ الالتزامات ذي الصلة بمجال نزع السلاح النووي. وعلى العكس تماما، فإن أمننا الجماعي وأمان عالمنا يتطلبان تكثيف الجهود اللازمة لتخليص أنفسنا من الأسلحة النووية في إطار عملية شفافة ويمكن التحقق منها دوليا.

رابعا، ينبغي أن يشكّل وقف تحديث الترسانات النووية والحد من دورها في المذاهب الدفاعية، فضلا عن توفير الضمانات الأمنية السلبية للدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، تدابير لبناء الثقة في عملية نزع السلاح هذه.

خامسا، يجب أن يكون فرض حظر على التجارب النووية أمرا لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويكرر المغرب مناشدته لجميع دول المرفق ٢ التي لم تصدِّق بعد على تلك المعاهدة لتيسير دخولها حيز النفاذ أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

سادسا، تتمتع الدول الحائزة للأسلحة النووية بمركز خاص يفرض عليها مسؤولية محددة. فمن واجب هذه الدول أن تشرع دون تأخير في عمليات ثنائية ومتعددة الأطراف ترمي لإجراء تخفيضات كبيرة ولا رجعة فيها في ترساناتها النووية، فضلا عن بناء الثقة فيما بينها. وندعو تلك البلدان إلى تغيير مواقفها الواهية في مجال نزع السلاح، وأن تتخلى عن رفض جميع المقترحات التي تنطوي على عمليات متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا.

سابعا، ما يزال المغرب يؤيد عملية عامة وشاملة، وسيواصل الإسهام في جميع المساعي الرامية إلى تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ومن المؤسف أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ لم يتمكن من اتخاذ أي قرارات لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقا لقرار عام ١٩٩٥. ومن شأن عقد مؤتمر دولي بخصوص هذا الموضوع أن يصبح حدثا تاريخيا لانطلاق عملية تفسح المجال لتخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وتعزز السلام والأمن الإقليميين. ويشدد المغرب على أهمية الانضمام إلى المعاهدة وإبرام جميع دول منطقة الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، اتفاقات ضمانات واسعة النطاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والمغرب على اقتناع راسخ بأن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية يقتضي كفاءة آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وخاصة مؤتمر نزع السلاح. ويعتمد تعزيز فعالية هذه الآليات على الإرادة السياسية للدول والوفاء بالتزاماتها المعلنة.

وتولي المملكة المغربية أهمية خاصة لتبادل المعلومات والخبرات، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال الأمن النووي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والنووية.

وستمكّن الخبرات والتجارب المشتركة التي تمَّ تبادلها في إطار العديد من المبادرات الدولية من تعزيز الإجراءات المتعددة الأطراف المتخذة في مجالي عدم الانتشار والأمن النووي.

ولن نعلق على آليات نزع السلاح والأسلحة التقليدية والمواضيع الأخرى اليوم نظرا لضيق الوقت. وبالتالي، سنرجئ تلك التعليقات إلى حين انعقاد المناقشات المواضيعية.

السيد دي سوسا (تيمور – ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): أود في بداية تعليقاتي، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإني على ثقة بأن هذه الدورة ستحقق أفضل النتائج الممكنة بفضل معارفكم وحنكتكم. وأؤكد لكم، سيدي، كامل تعاون وفد تيمور – ليشتي وإسهامه في نجاح عملنا.

يواجه العالم حاليا أزمة أمنية دولية تقترن بانتشار الأسلحة النووية وتزايد الهجمات الإرهابية والنزاعات، علاوة على الاتجار بالأسلحة الصغيرة. وترى تيمور – ليشتي – بوصفها دولة تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع – أن سباق التسلح واستخدام الأسلحة لن يحققا السلام والعدالة في العالم. ويرد هذا المفهوم في دستورنا الذي ندافع فيه عن الأمن الدولي عبر تعزيز السلام والمصالحة في عملية بناء الدولة.

ويواجه العالم الذي نعرفه اليوم تحديات عديدة، نذكر من بينها الحرب والإرهاب والسباق في مجال حيازة أسلحة الدمار الشامل وعدم المساواة والاستغلال والظلم، على سبيل المثال لا الحصر، والتي أصبحت جزءا من الواقع اليومي. وترحب تيمور – ليشتي بمبادرة قادة العالم إلى حث الدول على إيجاد حل مشترك للحد من ترسانة الأسلحة النووية ومنع استخدامها. وعليه، تؤيد تيمور – ليشتي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وميانمار بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على التوالي، بشأن تعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف بوصفها الطريقة المستدامة الوحيدة للتصدي لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي (انظر A/C.1/71/PV.2).

وما تزال الأمم المتحدة، لا سيما من خلال هذه اللجنة، بمثابة منبر للدبلوماسية المتعددة الأطراف في التصدي لمسائل الأمن الدولي. وتعرب تيمور – ليشتي أيضا عن تأييدها الكامل لمجلس الأمن استنادا إلى ثقتنا التامة في قدرته على إيجاد حل سلمي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٧ وقّعت تيمور – ليشتي على معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، التي ترمي إلى تعزيز السلام والصداقة والتعاون بصورة دائمة بين شعوب جنوب شرق آسيا. وبذلك، أعربنا عن توقعاتنا لأقصى مستويات التضامن والتعاون بين دول المنطقة على أسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية والتخلي عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، فضلا عن التعاون الفعال بين دول المنطقة.

وما تزال الصلات بين نزع السلاح والتنمية السلمية محور اهتمام رئيسي بالنسبة للجمعية العامة على مر السنين. وتواجه البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع تحديات كثيرة أثناء المراحل الأولى من عملية بناء الدولة. وبوصفنا دولة تمر بمرحلة

ما بعد انتهاء النزاع، فإن تيمور – ليشتي مدركة لما يعنيه مواجهة الأزمة الأمنية في ظل بيئة غير سلمية. وتيمور – ليشتي عضو مؤسس لمجموعة البلدان السبعة + مجموعة الدول الهشة التي تهدف إلى تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين بلداننا والدول الأخرى التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، علاوة على تعزيز التعاون لأجل تحقيق السلام والتنمية. ويتمثل شعار البلدان السبعة + مجموعة الدول الهشة في أنه لا سلام بلا تنمية ولا تنمية بلا سلام.

والتزاما منها بذلك المبدأ، صدّقت تيمور – ليشتي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وهذا دليل واضح على التزامنا بتعزيز عالم يسوده السلام والعدل.

وختاما، تشيد تيمور – ليشتي بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة – من خلال هذه اللجنة وغيرها من قنوات الدبلوماسية المتعددة الأطراف – بغية كفالة الأمن الإقليمي والدولي. وما يزال تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح والقضاء على الاتجار بالأسلحة الصغيرة من بين الأولويات القصوى للأمم المتحدة لأجل تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي وتحقيق السلام والتنمية.

السيد العوني (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود باسم الوفد التونسي، أن أهنئكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى. ونؤكد لكم، سيدي، تعاوننا الكامل لضمان نجاح اللجنة خلال هذه الدورة.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أُدلي بها باسم حركة عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية على التوالي (انظر A/C.1/71/PV.2).

وتولي تونس أهمية كبيرة لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف وستواصل تأييد جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز القضاء على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، فضلا عن تخفيض الأسلحة التقليدية. وعلى الرغم من العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن الاستخدام العرضي أو الطوعي للأسلحة النووية، ما تزال الخلافات الرئيسية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بل بين الدول النووية نفسها، تعرقل كثيرا عملية تنشيط مؤتمر نزع السلاح واستئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتود تونس أن تؤكد مجددا اقتناعها بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعدُّ أداة رئيسية لتحقيق ذلك الهدف، وتشدد على أهمية دعمها مع مواصلة السعي إلى تطبيقها بطريقة متوازنة ولا تمييز فيها استنادا إلى ركائزها الثلاث. ونشيد أيضا بجهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، ونؤيد التوصية المتعلقة بإبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية ومن شأنه أن يساعد على تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار.

وتعرب تونس عن أسفها لفشل الدول الأطراف في اعتماد وثيقة ختامية في المؤتمر الأخير لاستعراض المعاهدة. ويعزى ذلك، في جملة أمور إلى المأزق المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونحث المجتمع الدولي على اعتماد تدابير عاجلة محددة لتخطي هذا المأزق الناتج إلى حد كبير عن رفض أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والامتناع عن وضع مرافقهم النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونخشى أن يؤدي عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة إلى تقويض مصداقية المعاهدة إلى حد كبير، وأن يحتم ذلك

انخراط بلدان المنطقة في سباق التسلح. وبذلك نكون قد فشلنا في تحقيق ذلك الهدف الذي طال أمده.

ونود أن نعيد تأكيد اقتناعنا بأن في الإمكان استخدام الموارد الهائلة المخصصة حاليا للأسلحة النووية بطريقة أفضل لأجل تحقيق السلام والأمن، بل لتعزيز أغراض التنمية وحماية البيئة وتوطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى في حال استخدامها جزئيا.

ويرى وفد بلدي أن نزع السلاح أمر لا غنى عنه الآن في جميع الأحوال بالنظر إلى طابع تفشي التهديد الإرهابي على نطاق واسع. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لمنع الجهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيميائية.

وبناء على ذلك، تعيد تونس تأكيد التزامها باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، وتدين أي استخدام لهذه الأسلحة بغض النظر عمن يستخدمها.

إن القارة الأفريقية هي أول المتضررين من العواقب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية السلبية للانتشار المفرط والمنفلت للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشعل فتيل النزاعات الداخلية من جميع الأنواع وتؤجج أنشطة الجماعات الإرهابية. وتؤكد تونس الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب بنتائج الاجتماع السادس لفترة السنتين، وكذلك بنتائج المؤتمر الثاني لاستعراض معاهدة تجارة الأسلحة.

وأخيرا، فإننا نتشاطر القلق المتزايد إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ولا سيما في الشرق الأوسط، والعواقب المدمرة لهذا الاستخدام على السكان المدنيين.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إن ماليزيا تهنئكم، السفير بوقدوم، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأعضاء المكتب الآخرين. ويعرب وفد بلدي أيضا عن تقديره للأمانة العامة على إسهاماتها في عملنا.

ويود وفد بلدي أيضا الإعراب عن عميق مواساته وخالص تعازيه للزملاء الهايتيين ولشعب هايتي في أعقاب الدمار الذي سببه إعصار ماثيو. وتتضامن ماليزيا مع شعب هايتي وحكومته في هذا الوقت العصيب.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به وفد ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71/PV.2).

لا يزال وجود أكثر من ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي اليوم يشكل تهديدا خطيرا. ويستمر تحديث وتطوير الترسانات النووية، ويجري تخصيص تريليونات الدولارات لهذا الغرض. وقد شهدنا كيف تنصلت الدول من التزاماتها المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن هناك مخاوف ذات مصداقية من محاولة جهات من غير الدول حيازة الأسلحة أو المواد النووية لارتكاب أعمال إرهابية وغيرها من الجرائم. وينبغي أن تظل الأولوية للجهود المبذولة من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية لتجنب وقوع كارثة إنسانية في حال حدوث تفجير نووي.

إن عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي يشكل مصدرا للقلق والإحباط المتزايد لدى غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ترحب ماليزيا بالتوصيات الواردة في التقرير التاريخي (انظر A/71/371) للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ونعتقد أن عملية الفريق

العامل المفتوح باب العضوية تمثل تدبيرا مكملا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأنها تعزز الالتزام بنزع السلاح النووي المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة، إلى جانب ما توفره من دعم لركيزة من ركائز المعاهدة، ألا وهي، عدم الانتشار. ولذلك، فإن الحجج والمخاوف من أن هذه العملية تقوض معاهدة عدم الانتشار غير مُبررة ولا أساس لها.

ويجب الإشارة إلى ضرورة عدم النظر إلى عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية وتطورها باعتبارها عاملا يقوض آلية مؤتمر نزع السلاح، بل بوصفها عاملا مكملا ومبدعا في غياب عقود من الأساليب المجربة والمختبرة. ولذلك، فإننا ندعو الوفود التي لا تشارك مشاركة كاملة إلى إعادة النظر في مواقفها، وأن تشارك في الجهد الجماعي الرامي إلى تحقيق تقدم بوتيرة مرغوبة ومريحة بقدر أكبر للمجتمع الدولي.

تحل هذا العام الذكرى السنوية العشرون لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولكن هل يمكننا حقا الاحتفال بهذا المعلم الرئيسي في حين لا يزال هناك في الواقع أمور غير منجزة تتعلق بالمعاهدة؟ وسيكون الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لعدم دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ أمرا مستغربا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن عدم اتخاذ خطوات لتيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ يلحق الضرر بغرض المعاهدة وأهدافها.

وفي ما يتعلق بجانب إيجابي، ترحب ماليزيا بتصديق ميانمار وسوازيلند على المعاهدة بوصفهما أحدث دولتين تصدقان عليها. ونحن بحاجة إلى أن نرى تقدما إيجابيا تدريجيا مثل ذلك لضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

لقد أيدت ماليزيا القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي اتخذه مجلس الأمن في الشهر الماضي، لأنه يعزز القواعد الدولية لمكافحة التجارب النووية. ومع ذلك، نود أن نشدد على أن القرار ينبغي ألا يؤخر أو أن يكون بديلا عن التصديق، ولا سيما من جانب دول المرفق ٢، بل أن يكون مصدر إلهام لزخم جديد من أجل سرعة توقيع وتصديق هذه الدول على المعاهدة.

وخلال رئاستها لمجلس الأمن في آب/أغسطس، عقدت ماليزيا مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى (انظر S/PV.7758) بشأن التحديات الماثلة أمام مساعي التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة بها إلى جهات من غير الدول. كما عُقدت مناقشة من أجل الإسهام في عملية الاستعراض الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ووجهنا دعوة خلال المناقشة، في جملة أمور، إلى إجراء استعراض منتظم للتطورات العلمية والتكنولوجية وللتطورات على صعيد التجارة الدولية التي تيسر إمكانية حيازة أسلحة الدمار الشامل. ونرى أن ذلك الجانب يتطلب زيادة التركيز عليه تدريجيا في اللجنة الأولى.

إن ماليزيا مؤيدة منذ أمد بعيد للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزز السلام والأمن، لأنها تشجع على زيادة الشفافية والحوار بين الدول على الصعيد الإقليمي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد بيئة مواتية لتحديد الأسلحة وإلى التقليل بشكل غير مباشر من خطر التوترات والنزاعات الإقليمية.

ووفد بلدي ملتزم التزاما راسخا بالتنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونحن نؤمن بقيمة المشاركة لحل جميع المسائل المعلقة، وفقا لأهداف المعاهدة ومبادئها.

وإذ نحتفل في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بذكرى صدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (A/51/218، المرفق)، تجدر الإشارة إلى أن الفتوى التي اعتمدتها المحكمة بالإجماع قد خلصت إلى وجود التزام بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات

تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة فعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة. وفي هذا السياق، ستقدم ماليزيا خلال المناقشة المواضيعية المقبلة مشروع قرارها التقليدي بشأن متابعة الفتوى، والذي سيتضمن تحديثات تقنية. وفي هذا المنعطف، أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار والنظر في الانضمام إلى العدد المتزايد من الدول المقدمة لمشروع القرار.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تواصل ماليزيا اتخاذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك المشاورات الداخلية وإمكانية استعراض الأحكام الإدارية والمحلية، كجزء من اعتباراتنا في التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة. وتم سن القوانين المحلية المناسبة ذات الصلة ويجري اتخاذ خطوات لمنع تحويل الأسلحة إلى السوق غير المشروعة، وذلك كجزء من إسهامنا في الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة.

في الختام، ينبغي أن نتحلى بالجرأة فيما يخص الوفاء بالتزاماتنا من خلال النظر في الخيارات التي ستمكننا من إحراز تقدم في السير بوتيرة مريحة بقدر أكبر صوب تحسين النتائج في اللجنة الأولى بطريقة ملموسة وتدريجية وكبيرة. ولا يزال وفد بلدي ملتزما بتحقيق هذا الهدف وبإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد توري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد غينيا أن يهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة المهمة. ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وستضمن كفاءتك الواضحة وصفاتك الشخصية، سيدي، نجاح عملنا، ونود أن نؤكد لكم تعاوننا الكامل. كما نود الإعراب عن عميق امتناننا لسلفكم، ممثل هولندا، الذي اضطلع بمهامه بفعالية خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

إن البيانات التي أدلت بها إندونيسيا ونيجيريا وتونس (انظر A/C.1/71/PV.2)، باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية، تجسد تماما شواغل المجتمع الدولي وهو يواجه تحديا كبيرا في سياق يتسم بآفاق واعدة وينطوي في نفس الوقت على تحديات كثيرة جراء ظاهرة العولمة.

إنها مسألة تتعلق بصورة خاصة ببذل جهود للمثابرة في تحقيق نزع السلاح العام والكامل وفي بناء الأمن الجماعي، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، لما فيه مصلحة البشرية جمعاء.

ويظل نزع السلاح التقليدي يمثل، في ذلك السياق، مسألة رئيسية بالنسبة للعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، بسبب النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المترتبة على تصنيع ونقل وانتشار وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة، لا سيما في أفريقيا. فقد وصلت هذه الآفة الخطيرة إلى مستوى غير مسبوق مع الطفرة في الهجمات الإرهابية وتصاعد التطرف العنيف بجميع أشكاله. وذلك هو السبب في أن اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بالإضافة إلى صكوك قانونية مثل بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، يظل أمرا حيويا. ويجب أن تنفذ الآن بملكية أكثر وضوحا. ويتعين تحقيق الانضمام العالمي إليها، وتقديم التعاون والمساعدة الدوليين بشأنها، ودعم الجهات الفاعلة الرئيسية مثل المجتمع المدني. ولا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية الاتفاقيات والبروتوكولات ومدونات قواعد السلوك والإعلانات والقرارات والمبادئ والمبادئ التوجيهية وأنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وقد تم إنشاء لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غينيا. وهي تضم وزارات الدفاع

الوطني والأمن والحماية المدنية والعدل والإدارة الإقليمية واللامركزية، علاوة على الجمعية الوطنية والمجتمع المدني. ويشكر وفد بلدي مركز جنيف للسياسات الأمنية، الذي قام مؤخرا بتنظيم حلقة عمل في داكار في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر عن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة بكفاءة، بدعم من سويسرا وفرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن مخاطر الانتشار النووي كبيرة وعديدة في الوقت الحالي. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة المبادرات التالية: وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بغية كفالة الأمن والسلامة للجميع ومنع تسليحه؛ واستخدام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز السلم والأمن الدوليين؛ وتطوير تكنولوجيا جديدة للمعلومات والاتصالات؛ والتصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها تنفيذا فعالا من قبل جميع الأطراف من دون استثناء واستخدام التجارب للأغراض السلمية؛ والاعتراف بالدور الذي لا غنى عنه لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف لنزع السلاح وباللجنة الأولى، بهدف كسر الجمود في المفاوضات الذي دام عقودا؛ وعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٧؛ والتشديد على الدور الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وإقامة وتفعيل مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي يتعين الثناء في سياقها على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، التي تعرف أيضا باسم معاهدة بليندابا، التي وقعت غينيا عليها؛ ودعم فريق الخبراء الحكوميين لتناول نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأركانها الثلاثة؛ واعتماد معايير وقواعد صارمة لنزع السلاح الكيميائي والبيولوجي في ضوء الخراب البشري والبيئي الذي تسببه تلك الأسلحة.

وختاما، تقف جمهورية غينيا على أهبة الاستعداد للإسهام مع الدول الأخرى في التقيد بالنظام العالمي وبناء عالم سلمي ومزدهر وعادل ونظام عالمي للحوكمة يكون ديمقراطيا وشفافا يقوم على توافق الآراء والتفاوض والتعاون. فنحن نولي أهمية خاصة لنهج عالمي من دون استبعاد تعزيز الأمن الإقليمي لتسوية النزاعات والقضاء على الإرهاب ودرء التهديد النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد الكرسي الرسولي عن تهانيه لكم، السيد الرئيس، ولأعضاء مكتبكم ويؤكد لكم تعاوننا الكامل في أعمال اللجنة الأولى.

يجب أن تكون الأسلحة من جميع الأحجام والأشكال شغلنا الشاغل باستمرار. فعلى الرغم من أنه تم إحراز تقدم في الحد من تجارة الأسلحة والألغام الأرضية والذخائر العنقودية، فإن مواصلة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة المحرقة أمر مقلق للغاية. إن الناس محقة في إحباطها جراء الاستخدام المتزايد للأسلحة الحارقة، التي تسبب حروقا مؤلمة للغاية تؤدي إلى ضرر جسدي ونفسي طويل الأمد. ويتعرض المدنيون الأبرياء لمعاناة رهيبة. إن البروتوكول الثالث لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ليس قويا بما يكفي لإنهاء استخدام تلك الأسلحة. يجب تعزيز البروتوكول لوقف استخدامها.

ويجب أن يسعى المجتمع الدولي بجد ليراقب على نحو صارم استخدام ما يسمى بالأسلحة التقليدية التي من الجلي أنها تنتهك القانون الدولي الإنساني. وتدمر الأسلحة التقليدية المتطورة والأكثر قوة على نحو متزايد مجتمعات بأكملها ومستشفيات ومدارس وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية، ويجب أن تعامل الآن بنفس القدر من الإدانة التي نوجهها إلى أسلحة الدمار الشامل.

إن المآسي التي نشهدها تجعل من مسألة استعراض المجتمع الدولي للتصنيفات والتعاريف الحالية لما يشكل سلاحا دمار شامل أمرا ملحا. ولذلك، يوصي الكرسي الرسولي بأن تتجاوز المناقشات بشأن أسلحة الدمار الشامل التصنيفات التقليدية المتمثلة في الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية لتشمل الأسلحة التقليدية ذات القوة شديدة التدمير التي تستخدم لارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. فهذا نهج حتمي إذا أردنا النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مناطق النزاع. إن تأكيدات الأمم المتحدة أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا وتعزز بعضها البعض كثيرة. وقد أعربت الدول الأعضاء عند اعتمادها خطة عام ٢٠٣٠ عن تصميمها على تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع تكون خالية من الخوف والعنف. فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام، ولا سبيل إلى إرساء السلام من دون تنمية مستدامة.

ولا يمكن ترجمة ذلك الالتزام إلى حقيقة واقعة إلا إذا جرت تسوية الحروب والنزاعات، ولا يمكن تسويتها إلا إن كانت هناك ضوابط صارمة على تجارة الأسلحة، بشكل قانوني وغير قانوني على حد سواء. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن والاستقرار عن طريق قوة السلاح فقط، أو بزيادة الإنفاق العسكري، إذ أن هذه أهداف متعددة الأبعاد تشمل جوانب لا ترتبط بالمجال السياسي والعسكري فحسب، بل وبحقوق الإنسان وسيادة القانون والظروف الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

ويجب أن تولي اللجنة الأولى في هذه الدورة اهتماما خاصا بالتقرير (انظر A/71/371) الصادر عن الفريق العامل المفتوح الذي اختتم أعماله مؤخرا الذي كلف بمهمة المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. لقد أبرز هذا التقرير المتوازن، الذي جاء نتاجا لمناقشة جادة، توصية الفريق العامل المفتوح المتمثلة في أنه ينبغي بذل جهود إضافية لوضع تدابير قانونية ملموسة فعالة من أجل تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أشار التقرير، إذ يعيد التأكيد على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى تأييد أغلبية الدول المشاركة لعقد الجمعية العامة مؤتمرا في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية يؤدي إلى القضاء التام عليها.

وستحتاج اللجنة، في ذلك الصدد، إلى النظر بجدية في كيفية مواصلة عملية تفاوضية مفتوحة أمام جميع الدول، بغية الوفاء بالشرط الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تلزم الدول الأطراف بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي. ويتعين على اللجنة أن تضاعف جهودها للنهوض بتوصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ولا سيما في وقت تظل فيه آلية نزع السلاح في حالة جمود.

لقد قال البابا فرانسيس، في العام الماضي عندما خاطب الجمعية العامة (انظر A/70/PV.3)، إن هناك حاجة ملحة إلى العمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بالتطبيق الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نصا وروحا، بهدف فرض حظر تام على هذه الأسلحة.

يعتقد الكرسي الرسولي أن الردع النووي، وخطر التدمير المتبادل المؤكد، لا يمكن أن يشكلا أساسا لأخلاقيات الأخوة والتعايش السلمي. ويجب أن نعمل على وجه السرعة وبدون كلل لإيجاد مسار قانوني في اتجاه إزالة جميع الأسلحة النووية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد باميا (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة

الحادية والسبعين للجمعية العامة. هذه شهادة أخرى على مركز بلدكم، الجزائر، كطرف فاعل مهم على المستوى المتعدد الأطراف. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين، وأن أتمنى لهم كل النجاح في أداء واجباتهم.

تؤيد فلسطين البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وتونس باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/71/PV.2).

إن حصول دولة فلسطين على مركز دولة مراقبة في الأمم المتحدة مهد الطريق للانضمام إلى مختلف الاتفاقيات الدولية. وعند تحديد المعاهدات التي تود دولة فلسطين الانضمام إليها، فإنها تعطي الأولوية لتلك المتعلقة بحماية الحياة والحريات الأساسية وكرامة الإنسان. ويتعلق نزع السلاح أولا وقبل كل شيء بالوفاء بتلك الأغراض. ولهذا السبب، انضمت فلسطين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والبروتوكولين الملحقين بتلك الاتفاقية المتعلقين بالشظايا التي لا يمكن كشفها وبشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة، وكذلك اتفاقية الذخائر العنقودية. وتنظر دولة فلسطين في الانضمام إلى معاهدات أخرى في ميدان نزع السلاح، مما يسهم في عالميتها اللازمة.

وانضمت دولة فلسطين أيضا إلى الاتفاقيات الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وتشدد على أهمية الربط بين نزع السلاح والقانون الدولي الإنساني. وتقع حماية أولئك الذين لا يشاركون أو الذين توقفوا عن المشاركة في الأعمال القتالية، ولا سيما المدنيين، في صميم القانون الدولي الإنساني. وتنطوي هذه الحماية على التقيد بمبدأ التمييز، وعليه تخليص عالمنا من أسلحة معينة وتقييد استخدام أخرى على النحو الواجب. ويستلزم ذلك أيضا تعزيز المساءلة التي لا غنى عنها لضمان احترام القانون الدولي.

وينبع أكبر إخلال محتمل بمبدأ التمييز من استعمال الأسلحة النووية، مع آثارها العشوائية القصيرة والطويلة الأمد. تشكل الأسلحة النووية أكبر تهديد للجميع. إن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين متكاملان، ولهما نفس القدر من الأهمية لضمان السلام والأمن الدوليين. ولا يوجد بديل للإزالة الكاملة للأسلحة النووية بغية حماية أنفسنا من التهديد الوجودي الذي يشكله استخدام هذه الأسلحة.

ونأسف للغاية لفشل المؤتمر الاستعراضي التاسع للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية، الأمر الذي شكل انتكاسة للجهود الرامية إلى النهوض بالتنفيذ الكامل للالتزامات القائمة في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، من أجل تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى ويستحق دعم الجميع. وبعد مرور ٢١ عاما على اعتماد القرار المتعلق بالشرق الأوسط في عام ١٩٩٥، وبعد مرور ست سنوات على اعتماد خطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، تأخر للغاية اتخاذ إجراءات حازمة.

لقد قام طرف واحد هو، إسرائيل، بشكل غير شرعي بتطوير ترسانة نووية، ورفض باستمرار التخلي عنها، أو الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون شروط مسبقة وإخضاع جميع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يعوق بالتالي آفاق إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. لا ينبغي حماية هذا الموقف أو تشجيعه، بل ينبغي إدانته ومواجهته. وفي حين يجب أن تكون عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مفتوحة أمام الجميع، فبالمثل يجب ألا يوقفها شيئ. إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة لا غنى عنها صوب عالم خال من الأسلحة النووية، وهو احتمال ينبغي أن نسعى جميعا إلى تحقيقه.

وبالمثل، هناك حاجة ملحة إلى التقيد بحظر تطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وإنتاجها وحيازتها وتكديسها والاحتفاظ بها ونقلها أو استخدامها. وفي حين لم تصبح فلسطين طرفا بعد في معاهدة تجارة الأسلحة، إلا أنها تؤيد تماما المبادئ الكامنة وراء إبرام المعاهدة، وهدفها وغرضها والمحظورات التي تنص عليها.

وتؤكد فلسطين أيضا على مسؤوليتنا المشتركة والجماعية عن صون وحماية الأماكن التي هي ملك للبشرية جمعاء، وهي الفضاء الخارجي وقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها والفضاء الإلكتروني. إن كفالة أن تلك الأماكن مأمونة وآمنة ومخصصة للبحث والتطوير والتقدم الإنساني الجماعي أساسية لتعزيز التعاون الدولي وصون السلم والأمن الدوليين.

وقد حان الوقت للاستعاضة عن توازن الرعب وسباق التسلح الذي ينطوي عليه، باتخاذ إجراء عقلاني يمكن أن ينقذنا جميعا. إن بعض البلدان تقيس قوتها، بحساب عدد الأسلحة التي تمتلكها. ولا يسع الأخرى إلا حساب عدد ضحايا تلك الأسلحة. ونحن ننتمي إلى المجموعة الثانية. إن أولئك الذين يسقطون ضحايا للأهوال وانتهاكات حقوقهم في الحياة والحرية والكرامة هم غالبا الذين يقفون في طليعة تطوير القانون الدولي وتعزيزه. وعليه، التزمت فلسطين، التي لا تزال تحت الاحتلال العسكري والاستعماري المطولين، بوصفها عضوا أساسي من أعضاء المجتمع، بالسعي بشكل كامل وصادق من أجل تعزيز إنفاذ واحترام القانون الدولي وتوسيع نطاق حمايته، بما في ذلك في مجال نزع السلاح حيوي الأهمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأمين عام وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد دي ماسيدو سواريس (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلم بالإنكليزية): باسم وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن أحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. كما نقدم تهانينا إلى سائر أعضاء المكتب والأمانة العامة. ولدينا ثقة تامة في أنك ستقودنا سيدي، إلى نتائج ناجحة.

ستكون دورة اللجنة الأولى هذه تاريخية، وربما الأهم منذ اعتمدت الجمعية العامة، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في عام ١٩٩٦. إن الدول الأعضاء في الوكالة مجمعة في تأييد توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية.

إن الوكالة ودولها الأعضاء على استعداد للعمل العام المقبل من أجل تحقيق هذا التطور التدريجي على الطريق نحو إزالة الأسلحة النووية. في ٢٦ أيلول/سبتمبر، اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي جرى الاحتفال به هنا في الأمم المتحدة بعقد اجتماع استثنائي، أصدرت الوكالة بيانا عمم بوصفه الوثيقة A/C.1/71/2، المرفق. وتجدر الإشارة إلى أن أمريكا اللاتينية والكاريبي، من خلال وكالتها المتخصصة، هي المنطقة الوحيدة التي قدمت بيانا رسميا وشاملا في تلك المناسبة.

وهذا يبين حكمة القرار الخاص بإدراج مؤسسة في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معاهدة تلاتيلولكو. والمنظمة لا تعزز موقف المنطقة وعملها المناهض للأسلحة النووية من خلال المعاهدة فحسب، بل إنها تكفل الامتثال لها أيضاً. وكما يرد في ديباجة المعاهدة، فإن المناطق العسكرية التي يتم تجريدها من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وكما يحدث كل ثلاث سنوات، من المتوقع أن تعتمد دورة الجمعية العامة هذه مشروع قرار بشأن معاهدة

تلاتيلولكو في إطار البند ٩١ من جدول الأعمال. وكما هو الحال في الدورات السابقة، نأمل أن يعتمد مشروع القرار بدون تصويت.

في ١٤ شباط/فبراير، يكون قد انقضى ٥٠ عاماً على إبرام معاهدة تلاتيلولكو. ويتمثل أبرز معالم الاحتفال بهذا الحدث في انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام للمعاهدة الذي سيعقد على المستوى الوزاري في مكسيكو سيتي بمشاركة الدول الأطراف في البروتوكولين الإضافيين للمعاهدة والمنظمات الدولية النشطة في مجال نزع السلاح. وستُدعى منظمات المجتمع المدني أيضاً لتقديم الدعم والمبادرات الملهمة. كما تعقد حلقة دراسية دولية رفيعة المستوى بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، في مكسيكو سيتي أيضاً، وذلك في إطار الاحتفالات. ومن المناسب، بل ومن المهم حقاً، أن تشارك الدول المنتمية إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا في هذا الاحتفال الذي يمثل المرة الأولى التي تقرر فيها منطقة إقليمية إنشاء مؤسسة جديدة للقانون الدولي تحظر الأسلحة النووية إلى الأبد من منطقة شاسعة.

ومن الأهمية الملحة تنشيط الاتصالات والتعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ومنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تبقى مستعدة تماماً لتيسير تعزيز حركة بدأت قبل ١٦ عاماً، وينبغي ألا تتوقف حرصاً على مصالح ١١٥ دولة مشاركة.

والدول الأعضاء في المنظمة تتوقع أن تكون فعاليات الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة تلاتيلولكو أكثر من مجرد احتفال. ويمكن أن تكون نقطة انطلاق لعام يشهد تقدماً كبيراً في جهودنا المشتركة للقضاء على أكبر تهديد لبقائنا. وبالقول ”جهودنا المشتركة“، فإنني لا أستثني أي دولة. وفي السنوات السبعين الأخيرة، فإن كل الدول كانت تعلن، بطريقة أو بأخرى، أنها تريد أن ترى نهاية للأسلحة النووية. ومع ذلك، كان هناك دائما شيء ما، سبب قهري، كما لو كان عنصراً قدرياً، يحول دون بلوغ ذلك الهدف. والكلمات تتغير وتتباين. و”الردع“، كما يبدو، بات أقل استخداماً في الوقت الحاضر. وقد استبدلت به عبارة ”الاستقرار الاستراتيجي“. وأياً كانت الكلمات والأسباب والذرائع والنوايا، يبقى التهديد الرهيب قائماً معنا.

أخيراً، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إنصافكم في تلبية طلب المنظمة في المشاركة كعضو في الفريق الذي سيتبادل فيه الممثل السامي وكبار المسؤولين في الوكالات المختلفة الرأي مع أعضاء اللجنة. وعشية بلوغها ٥٠ عاماً من عمرها، ستكون منظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة المكرسة تماماً لعدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية. والدول الـ ٣٣ الأعضاء في المنظمة تتوقع أن تؤدي المشاورات التي ستجرونها، سيدي، إلى تصحيح الحالة الشاذة لاستبعادنا، والتي ترقى إلى التمييز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد مابونغو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال دورة الجمعية العامة هذه.

في أيلول/سبتمبر، بدأت الوكالة الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشائها، وهو حدث هام في تاريخنا. ومن خلال جعل العلم والتكنولوجيا النوويين متاحين لتحسين رفاه الإنسان وازدهاره، أحدثنا فرقاً حقيقياً في حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. كما أسهمنا بصورة فريدة في السلم والأمن الدوليين من خلال عملنا للتحقق من أن المواد النووية ما زالت تستخدم للأغراض السلمية فحسب.

والتحقق من أن البلدان لا تعمل على حيازة الأسلحة النووية من المهام الأساسية للوكالة. ويقوم مفتشو الوكالة بتفتيش المرافق النووية في جميع أنحاء العالم، ويعودون بعينات يجري تحليلها للعثور على أي آثار محتملة لمواد نووية. وتتحقق الوكالة بشكل مستقل من صحة واكتمال الإعلانات التي تصدرها الدول بشأن موادها وأنشطتها النووية. والضمانات توفر تأكيدات موثوق بها بأن الدول تفي بالتزاماتها الدولية بعدم استحداث أسلحة نووية. كما أنها تمكن من الكشف عن أي سوء استخدام للمواد أو التكنولوجيا النووية في الوقت المناسب عن طريق تنبيه العالم إلى الانتشار المحتمل.

وعليه، فإن الضمانات تمثل عنصراً حيوياً في نظام عدم الانتشار النووي. وهناك ١٨٢ دولة لديها اتفاقات ضمانات سارية حالياً، منها ١٧٤ من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لديها اتفاقات ضمانات شاملة. ولكن هناك ١٢ دولة أطراف في معاهدة عدم الانتشار لم تدخل اتفاقات الضمانات الشاملة بعد مع الوكالة، وهو ما تطالب به المادة الثالثة من المعاهدة. وفيما يتعلق بتلك الدول الأطراف، لا يمكن للوكالة أن تستخلص أية استنتاجات بشأن الضمانات. ولذلك، تواصل الوكالة حث جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على إبرام اتفاقات ضمانات شاملة في أقرب وقت ممكن.

وعدد الدول التي لديها بروتوكولات إضافية سارية آخذ في الازدياد. ويبلغ عددها الآن ١٢٨ دولة، وهو أمر مشجع، لأن تنفيذ أي بروتوكول إضافي يزيد بدرجة كبيرة من قدرة الوكالة على التحقق من الاستخدام السلمي لكل المواد النووية في الدول التي لديها اتفاقات ضمانات شاملة سارية المفعول. ولذلك، فإننا نشجع كل الدول على تنفيذ بروتوكولات إضافية.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية على استعداد للمساعدة في مهام التحقق، وفقا لنظامنا الأساسي، فيما يتعلق بترتيبات نزع السلاح النووي أو تحديد الأسلحة، إذا ما طلبت ذلك الدول الأطراف في هذه الترتيبات ووافق عليها مجلس محافظينا. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الوكالة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وتضطلع الوكالة بدور مركزي في مساعدة العالم على التعامل في تناغم مع خطر الإرهاب النووي. ونقدم التدريب في مجال الأمن النووي، إلى جانب مساعدة البلدان على تحسين الأمن المادي للمرافق التي يحتفظ فيها بالمواد النووية، والحفاظ على قاعدة البيانات العالمية الأكثر حجية بشأن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة.

وقد حققنا هذا العام إنجازاً مهماً بدخول تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيز النفاذ بعد قرابة ١١ عاما من اعتماده لأول مرة. وهذا التعديل يلزم البلدان قانونا بحماية المنشآت النووية، وكذلك المواد النووية في الاستخدام المحلي والتخزين والنقل. ومن شانه أن يقلل من خطر وقوع هجوم إرهابي ينطوي على مواد نووية، الأمر الذي قد يكون له عواقب وخيمة.

ختاماً، مازلنا نحث جميع البلدان على الانضمام إلى الاتفاقية المعدلة. فالتنفيذ العالمي لهذا الصك القانوني الهام سيكفل للمواد النووية وغيرها من المواد المشعة في جميع أنحاء العالم حماية مناسبة من الأعمال الإرهابية التي يرتكبها الإرهابيون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم، ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن مدة البيان الأول تقتصر على ١٠ دقائق والبيان الثاني على خمس دقائق.

السيدة يون سيونغ – مي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على التعليقات التي

أدلى بها الوفد الصيني بالأمس (انظر A/C.1/71/PV.7) بشأن مسألة نشر منظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع في جمهورية كوريا.

إن نشر ومنظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع في جمهورية كوريا تدبير دفاعي محض ضد تهديدات الأسلحة النووية والقذائف التسيارية من كوريا الشمالية. إن تجارب كوريا الشمالية النووية المتعددة وعمليات إطلاق القذائف التسيارية تشكل تهديدا خطيرا لأمننا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ بأسرها. وعلاوة على تطوير قدرتها النووية وفي مجال القذائف التسيارية، فقد كشفت كوريا الشمالية عن استعدادها لاستخدام هذه القدرات ضد جمهورية كوريا، وهو تهديد مباشر وحقيقي ووشيك لنا.

ومع أخذ هذا المستوى من إلحاح الحالة وخطورتها في الاعتبار، فإن أي حكومة مسؤولة عليها أن تفعل كل ما في وسعها لحماية أمنها الوطني وسلامة شعبها. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا أن منظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع تركز فقط على تهديدات الأسلحة النووية والقذائف التسيارية من كوريا الشمالية النووية ولن تقوض مصالح أي دولة طرف ثالث.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): أتكلم الآن بخصوص ما قاله ممثل النظام التركي في بيانه اليوم.

إن الكذب فضيحة، أما استمرار الكذب فهو يدين صاحبه. إن الجريمة التركية مضاعفة تجاه بلدي. أولا، لأن سياسات النظام التركي تنتهك علاقات حسن الجوار والقانون الدولي، وهو يسيء استخدام منابع المياه في أراضيه لخنق الاقتصاد الزراعي السوري ودفع أهل المناطق المشاطئة لنهري دجلة والفرات إلى الهجرة.

ثانيا، لأن هذه الجريمة التركية تتم بحكم عضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي. ويبدو أنه في هذه الأيام أن أفضل وسيلة لحماية من يخرق القانون الدولي هي أن ينضم إلى منظمة حلف شمال الأطلسي أو يدور فلكها أو يعمل كأجير لديه. لم تترك الحكومة التركية وسيلة للإساءة إلى بلدي إلا وسلكته من تبن للمجموعات الإرهابية رسميا؛ إلى إرسال قمامة المرتزقة في العالم إلى بلدي؛ إلى تهريب المواد الكيميائية من ليبيا إلى تركيا، ومن ثم تسليمها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة لكي تستخدمها ضد الجيش والمدنيين. بالطبع، من دون أن تنسى اتهام الجيش بذلك.

ومن جرائم النظام التركي، الكثير نذكر، رعايته للحركات الإرهابية في ليبيا، ومدها بالسلاح والذخائر والاستخبارات. إضافة إلى ذلك، يقوم النظام التركي برعاية مافيا إغراق السوريين في البحر وابتزاز النظام التركي لدول الاتحاد الأوروبي باللاجئين السوريين. حري بالممثل التركي، إن كان لديه شيء من احترام للقانون الدولي ولقبة االشرعية الدولية، أن يقف ويعتذر من الشعب السوري الآن عن سلسلة الجرائم التي ترتكبه حكومته بحق شعبي.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشير إلى الملاحظات التي أدلت بها ممثلة كوريا الجنوبية، والبدء برفض ادعاءات كوريا الجنوبية باعتبارها عارية تماما عن الصحة وتهدف إلى تضليل العالم فيما يتعلق بحقيقة ما يحدث في شبه الجزيرة الكورية.

وأود مرة أخرى أن أوضح موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما قلت بالأمس (انظر A/C.1/71/PV.7)، فقد أصبح بلدي قوة نووية بسبب عداء الولايات المتحدة. ولولا التهديدات والابتزاز النووي الصادر عن الولايات المتحدة، ما كانت هناك حاجة لأن نصبح قوة نووية. استمرت تلك التهديدات لأكثر من ستة عقود. وكما يعلم الأعضاء جيدا،

فإن حاملة الطائرات النووية رونالد ريغان بما لديها من قوة هجومية هائلة، ومسلحة بالأسلحة أكثر تطورا، تجوب الآن البحر شرقي وغربي شبه الجزيرة الكورية وتستهدف علنا المبنى الإداري الذي تستخدمه قيادة بلدي ومرافقنا النووية وقواعدنا للصواريخ الاستراتيجية، وهي كلها في مرمى هجوم دقيق. وعلاوة على ذلك، في الفترة آذار/مارس – نيسان/أبريل وآب/أغسطس – أيلول/سبتمبر، كان هناك باستمرار تدريبات عسكرية مشتركة على نطاق واسع، تستهدف مرة أخرى إلى إسقاط قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بغرض إحداث تغيير للنظام في بلدي.

ولذلك، لم يكن لدينا خيار إلا أن نصبح قوة نووية من أجل ضمان سلامنا الوطني وسيادتنا وسلامة شعبنا، فضلا عن صون السلام في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة والعالم بأسره. إن الردع النووي هو وسيلة للدفاع ضد الابتزاز النووي من الولايات المتحدة. إنه أكبر ضمان يعول عليه للسلام والأمن في المنطقة والعالم.

وأود أن أوجه إلى ممثلة كوريا الجنوبية أسئلة عن التهديدات. أليس صحيحا أن الولايات المتحدة في عام ١٩٥٧ جلبت إلى كوريا الجنوبية أول سلاح نووي في شبه الجزيرة؟ أليس صحيحا أن كوريا الجنوبية سمحت بالنشر؟ أليس صحيحا أن الولايات المتحدة زادت قوتها النووية بأكثر من ١ ٠٠٠ قطع سلاح في السبعينات؟ أليس صحيحا أن الولايات المتحدة شاركت في المؤامرة المشتركة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما وصمت بلدي، في عام ٢٠٠٢، بأنه جزء من ”محور الشر“ وخصتنا بوصفنا هدفا لهجمات نووية وقائية؟ إنني أناشد ممثلة كوريا الجنوبية الرد على هذه الأسئلة.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها ممثلو بلدان أخرى، أود أن أسأل سؤالا آخر. الأمن هو مصلحة عليا لكل دولة.

وهذا يصدق في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وجه الخصوص. إننا نواجه الولايات المتحدة، أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية. نحن نواجِه مخزونات هائلة من الأسلحة النووية التي يتم جلبها إلى شبه الجزيرة وإخراجها منها بذريعة أنها ضرورية للقيام بتمارين حربية نووية، تُجرى على أعتاب بلدنا. إننا نواجه البلد الذي ارتكب بالفعل عدة أنواع من الغزو المسلح ضد دول ذات سيادة مثل العراق الذي قام بغزوه على أساس معلومات كاذبة خدع بها العالم، واصفاً العراق بأنه جزء من ”محور الشر“ تمشياً مع تصنيفه الخاص.

وقال ذلك البلد علناً بعد غزو العراق إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الهدف التالي. لذلك، أريد أن أوجه سؤالاً مهماً جداً. في مثل هذا الوضع الخطير على أعتاب أمتكم، هل تكتفون بالوقوف مكتوفي الأيدي لا تحركون ساكناً؟ عندما يكون رجال العصابات قادمين، كيف يُتوقع من دولة أن تتخلى عن وسائل دفاعها المشروعة تماما؟

السيد العكلي (ليبيا): لم أكن أحبذ أن يكون هناك استخدام لحق رد بين الأشقاء. ولكن أجد نفسي مضطراً لذلك عندما أرى من يضع بلدي في خلاف سياسي لا يعنيه في شيء.

لقد أشار الممثل السوري للمرة الثالثة إلى نقل مواد كيميائية، وهو يحدد هنا غاز السارين، من ليبيا إلى تركيا. وأشار إلى أن مصادره في المرتين السابقتين تقارير من مجلس الأمن. حقيقة، لا أعلم عن أي مجلس أمن يتحدث. فإذا كان مجلس الأمن الذي نعرفه جميعاً، آمل أن يمدنا بهذه التقارير، التي أعتقد أنها غير موجودة. وإن كان مجلس أمن آخر، فأرجو أن يدلنا عليه حتى نحاول التفاوض أو التفاهم معه على أمور غير موجودة في الأساس. إن ليبيا لم تمتلك غير غاز الخردل، وقد تخلصت من جميع ما كانت تملكه من مواد كيميائية، وهي لا تملك غاز السارين ولن تمتلكه قط.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على تعليقات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أود التأكيد مرة أخرى على أن الولايات المتحدة لا تشكل تهديداً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والخطاب الاستفزازي وسلوك ذلك البلد هما مصدر عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الكف عن خطابها العدائي وإنهاء تجاربها النووية والصاروخية واحترام التزاماتها الدولية.

أخيراً، وكما أوضحت بالأمس (انظر A/C.1/71/PV.7)، فإن الولايات المتحدة لا، ولن تعترف بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كدولة حائزة للأسلحة النووية.

السيدة يون سيونغ – مي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): يتضح التهديد الذي يتعرض له الأمن في شبه الجزيرة الكورية وعدم الانتشار العالمي من مجرد قيام كوريا الشمالية بإجراء خمس تجارب نووية، منها تجربتان أجرتهما هذا العام تحديداً، إلى جانب إطلاق عشرات القذائف من كل نوع. ولا يكاد يمر يوم واحد بدون أن تضيف كوريا الشمالية إلى ما لديها من أسلحة الدمار الشامل والقدرات الصاروخية. وإذ نأخذ عنصري الاستعجال والجدية في مسألة تطوير القذائف النووية الكورية الشمالية في الاعتبار، فقد اتخذنا قرار نشر منظومة دفاعية مضادة للقذائف التسيارية على علو كبير في بلدنا.

وأظن أن الوقت قد حان لكي يبدي المجتمع الدولي تصميمه القوي على إزالة أحد أشد المخاوف الأمنية التي نتشاطرها جميعاً.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، يقدم ممثل الولايات المتحدة حجة سخيفة، ويصف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها استفزازية للغاية بسبب ممارستنا المشروعة لحق الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومرة أخرى، أُوضح أن الولايات المتحدة هي التي تمارس الابتزاز بالأسلحة النووية. وخلال الحرب الكورية، قامت بتشتيت ١٠ ملايين أسرة. وقسمت شبه الجزيرة إلى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، كما ذكرت بالأمس (انظر A/C.1/71/PV.8). ويمكن للمرء أن يتخيل حجم الآلام والمعاناة الكبيرة الناجم عن بقاء أفراد الأسر مقسمين ومنفصلين لأكثر من ستة عقود.

لقد جلبت الولايات المتحدة عدداً هائلاً من الأسلحة النووية. وهي تدعي أن تلك الأسلحة قد أزيلت، ولكن لم تقدم دليلاً يثبت للعالم ما إذا كان الأمر كذلك أم لا. وهي تقول إن حركة الأسلحة لم يتم التحقق منها. وتقول إن الأسلحة لا تشكل تهديداً. وعاماً تلو الآخر، يجري تنظيم تمارين واسعة النطاق، تضم قرابة نصف مليون جندي، بصورة استفزازية وعدوانية للغاية. وكون أن هذه التمارين تجرى بشكل مستمر منذ أكثر من ستة عقود تعني أنها لم تعد مجرد تمارين. فالولايات المتحدة مستعدة لمهاجمتنا في أي وقت باستخدام النشر الواسع النطاق للقوات والأسلحة النووية الاستراتيجية المتطورة على أعتابنا. إنها تتحين الوقت المناسب فحسب. ولا يمكن للمرء أن يقول إن هذا ليس تهديداً.

لقد وصف ممثل الولايات المتحدة التجربة النووية بأنها استفزازية. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة سجلت أكبر عدد من تجارب الأسلحة النووية، متقدمة بفارق كبير على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن هذه المسألة لم تُثر قط. فهل لأن الولايات المتحدة عضو دائم في مجلس الأمن، في حين أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست عضواً دائماً في مجلس الأمن؟ هذا الأمر لا ينم إلا عن تعسف الولايات المتحدة واستفزازيتها وعدوانيتها.

فيما يتعلق بمركزنا النووي، أود القول إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تصبح دولة نووية لأنها تريد أن تعترف الولايات المتحدة بمركزها هذا. بل إنها فعلت ذلك بسبب ابتزاز الولايات المتحدة لها لأكثر من نصف قرن.

ولا أقول لممثلة كوريا الجنوبية سوى، أولاً، إنها لم تجب على الأسئلة المعقولة التي طرحتها؛ ثانياً، إن كوريا الجنوبية ليس لديها أي أساس قانوني أو أخلاقي للحديث عن المسألة النووية؛ فتلك مسألة لا تيعني كوريا الجنوبية.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): غداً، وفي جزء غير رسمي في قاعة الاجتماع هذه، تستمع اللجنة إلى بيانات ممثلي المنظمات غير الحكومية، وتختتم بذلك الشق المتعلق بالمناقشة العامة من أعمالها.

وتبدأ اللجنة يوم الخميس المرحلة الثانية من عملها، أي المناقشات المواضيعية بشأن مواضيع محددة، وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة والنظر فيها.

كما أذكر الوفود بأن رئيس الجمعية العامة سيلقي خطابا أمام اللجنة في ذلك اليوم ذاته.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر أن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات إلى الأمانة العامة هو يوم الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ظهرا. ويرجى من الوفود التقيد بذلك الموعد النهائي بغية تمكين الأمانة العامة من تجهيز الوثائق في الوقت المناسب، وبالتالي التعجيل بأعمال اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥ .